مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية

ISSN: 2617-5908

# الاتجاه الديمقراطي في واقع التنشئة الاجتماعية للأسرة اليمنية كما يدركه الأبناء في أمانة العاصمة صنعاء "انموذجاً"

"دراسة نظرية وميدانية"

**د. يحي محسن اليريمي**

أستاذ مساعد بقسم العلوم التربوية

كلية التربية والعلوم الإنسانية والتطبيقية

بالجوف– جامعة أقليم سبأ

**ملخص الدراسة:**

سعت الدراسة لمعرفة الاتجاه الديمقراطي في واقع التنشئة الاجتماعية للأسرة اليمنية، وملاحظة أثر متغير الجنس ومكان الإقامة ومستوى تعليم الوالدين ودخل الأسرة على إجابات أفراد العينة. استخدمت أداة الاستبانة لتحقيق أهداف الدراسة وتم تطبيقها على عينة عشوائية من طلبة الصف التاسع من المرحلة الأساسية بأمانة العاصمة صنعاء باعتبارهم وثيقي الصلة بالتنشئة الأسرية، بلغت (٣٥٧) طالبًا وطالبة ومن خلالها تم استطلاع آرائهم حول البنود الواردة في الاستبانة بعد تحكيمها، وتوصل الباحث إلى نتائج أبرزها: ضعف الاتجاه الديمقراطي في واقع التنشئة الاجتماعية للأسرة اليمنية، اذ كانت متوسطات إجابات أفراد العينة على كافة المجالات في ما دون المتوسط العام المحدد للدراسة والمقدر بـ(٢)، من جانب آخر أثبتت الدراسة أثر متغيراتها على إدراك الطلبة لجوانب الاتجاه الديمقراطي في إطار التنشئة الاجتماعية، حيث برزت جوانب الاتجاه الديمقراطي في واقع الاسرة الاكثر تعليمًا، كما لعب متغير الإقامة دورًا بارزًا في تدعيم الاتجاه الديمقراطي داخل الأسر المقيمة في المدينة، أيضا أثبتت النتائج أن ابناء الأسر من ذوي الدخل المرتفع أكثر إدراكًا لجوانب الاتجاه الديمقراطي من أبناء الأسر ذوي الدخل المحدود، ومن زاوية أخرى أثبتت الدراسة أن الذكور أكثر وعيًا بقيم الاتجاه الديمقراطي من الإناث، وخرجت الدراسة بالعديد من التوصيات أبرزها تفعيل دور مجلس الآباء في المدارس للمشاركة والاسهام في تنظيم فعاليات ودورات توعوية وتثقيفيه بالاتجاه الديمقراطي في إطار الأسرة.

**الكلمات المفتاحية:** الاتجاه الديمقراطي، التنشئة الاجتماعية.

# The democratic trend in the reality of social upbringing for the Yemeni family

## The perception of children in municipality of the capital (Yemen) - case study


## Abstract

The current study is an attempt to find out the democratic trend in the reality of social upbringing for the Yemeni family and observe the influence of gender, residential place, parent education level and family revenue upon the respondents. Considerable work has been done to achieve the purpose of study by using questionnaire tool. In order to collect valid and reliable data about the social upbringing society, 375 students (male and female) were chosen randomly from the 9$^{th}$ grade of primary stage in municipality of the capital of Yemen. On the basis of the primary data or responses collected from respondents, the current study revealed the lack of the democratic trend of the social upbringing for the Yemeni family, whereas the average value of mean measure for responses was below (2) as the predetermined average value. On the other hand, the study proved the impact of variables upon the students' perception about the democratic trend's aspects within the social upbringing, whereas the democratic trend's aspects were appeared more among the educated family. In addition the variable of residential place played a greater role among the urban family, and the revenue level variable played a significant role for the higher revenue level compared with the limited revenue level families. Moreover; the male respondents were more aware about the democratic trend's values than female respondents. In conclusion the study landed up by forming several recommendations and suggestions, mainly to activate the role of parents' board in schools in order to participate and contribute with the arrangements of particular courses and awareness brochures about the democratic trend within the family's frame, also to utilize the national occasions and mass media inside schools to make aware of the democracy's values and ethics. Eventually, it is suggested to prepare studies about making the family members able to practice the democratic manner.


**Keywords:** Democratic trend, Social upbringing.

## مقدمة الدراسة:

بات من المسلم به أن الفرد الذي نشأ في جو تربوي تسوده القيم الديمقراطية من مراعاة لميوله وتحقيق ذاته واشباع حاجاته هو غير الفرد الذي نشأ في جو تربوي تسوده قيم التسلط والاستبداد التربوي من كبح فيه الإرادة الذاتية واستخدام العنف والعقوبة في التنشئة، فالفرد الأول سيصبح في المستقبل شخصية سوية منضبطة متزنة ذات شخصية مستقلة، تتمتع بإدارة الذات وحسن التعامل والتواصل مع الآخرين، والفرد الاخر الذي عاش في بيئة متسلطة سيصبح في المستقبل تابعًا عاجزًا وشخصية غير منضبطة انفعالي، غير قادر على إدارة ذاته وتدبير شؤنه الخاصة فضلاً عن شؤون الآخرين نظرًا للعجز القائم في شخصيته.
وفي ظل هذا التمايز والاختلاف بين مخرجات البيئة التربوية الديمقراطية والبيئة التربوية المتسلطة، تعالت الدعوات إلى ضرورة مراجعة القواعد التي تسير عليها التنشئة الاجتماعية في مؤسسات التربية وفي مقدمتها الأسرة بهدف إعادة بلورتها لتتواكب مع روح العصر وتلبية طموحات الشعوب واحتياجات الأفراد، بحيث يتمكنوا من الانطلاق إلى رحاب العصرنة بوعي ونضج كاملين.

فالصبغة الديمقراطية التي ينبغي أن تتسم بها التنشئة الاجتماعية وتظهر ملامحها في جميع مكوناتها هي بوابة الولوج إلى عالم الديمقراطية والحرية والكرامة الإنسانية المبدد لكل قيم التسلط والانهزام الداخلي، لأن الحياة الكريمة التي يسعى الإنسان الوصول إليها تتوقف ابتداء على الدور الذي يمكن أن تؤديه التنشئة الاجتماعية وفي حالة اعتمادها القيم الديمقراطية في تربية الأفراد وإعدادهم للحياة فسيكون ذلك العلاج الناجع لاجتثاث منابع التسلط والتسيب وكل السلوكيات الخاطئة التي أكسبت الشعوب والمجتمعات حياة الذل والقهر والعبودية المقيتة (ديوي ، ١٩٨٧، ١٠٢).

ويؤكد (يوسف حسن في كتابه علم الاجتماع السياسي٦ ٢٠٠ ،١٤٨) أن الدول ذات التوجه الديمقراطي كدول الولايات المتحدة الأمريكية عملت على إرساء معالم الاتجاه الديمقراطي في مؤسسات التربية والتعليم من خلال برامجها وتثقيفها العام والخاص حيث استطاعت خلق الوعي بالقيم والسلوك الديمقراطي داخل الأسرة والمدرسة والمجتمع بشكل عام، فانعكس ذلك على منظومة التنشئة في منظومتها التربوية والتعليمية حتى تكونت الثقافة الديمقراطية في عقول وسلوك أبنائها.

## أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها:

– تلفت هذه الدراسة أنظار المعنيين بالدراسات الاجتماعية والتربوية في المدرسة إلى ضرورة ممارسة السلوك الديمقراطي واكسابه الطلبة.

– قد تقدم نتائج هذه الدراسة مؤشرا لمدى وعي الأسرة بقيم وسلوك التوجه الديمقراطي للإسهام في طرح حلول لمعالجة قلة الوعي.

–تعتبر هذه الدراسة نواة نظرية لعمل برامج توعوية وتنموية لتدريب افراد الأسرة في المجتمع اليمني على النمط الديمقراطي.

– قد تسهم هذه الدراسة بمقترحات وتوصيات تساعد على تنوير القائمين على التربية الأسرية للتحول نحو التربية الديمقراطية.

## مشكلة الدراسة:

مما لا شك فيه أن من أسباب تفكك المجتمعات وتطور النزاعات فيما بين أبنائها هو نتاج طبيعي لغياب التوجه الديمقراطي في جوانب الحياة الاجتماعية للمجتمع، فالأسرة عندما تسيطر عليها القيم التسلطية في حياة أفرادها تكون مخرجاتها افراد متسلطين متناحرين وكذلك التسيب ينتج ايضا أفراد بشخصيات هلامية غير معروفة الملامح.

فالتنشئة الاجتماعية الديمقراطية للأسرة تلعب الدور البارز في تكوين شخصية ونفسية الأفراد ديمقراطيا أو تسلطيا، إذ هي بوابة العبور للانطلاق إلى الحياة المجتمعية العامة، فإذا أردنا بناء مجتمعا ديمقراطيا، فبدايتها تكمن في الرجوع إلى الموطن الأول لنشأتهم وهي الأسرة، لكون مرحلة الطفولة المبكرة من حياة الأجيال تكون بصماتها وآثارها بارزة على شخصياتهم وقناعاتهم بل وفكرهم، فدورها في التنشئة يبقى متميزا فهي تلبي حاجات الطفل وتدربه على اكتساب دوافعه الاجتماعية كالحقوق والواجبات وحرية الرأي والمساواة والقيم والاتجاهات.

فنظرا لأهمية دور الأسرة اليمنية في التمهيد للحياة الديمقراطية في المجتمع اليمني وما يلعبه الوالدان من ادوار رأى الباحث استطلاع رأي أبناء الأسرة اليمنية (الأمانة نموذجًا) لمعرفة واقع التنشئة الاجتماعية للأسرة اليمنية بهدف تدعيم التوجه الديمقراطي والوقوف على ملامح التربية في المجتمع اليمني.

فمن خلال استعراض نتائج وتوصيات الدراسات السابقة كدراسة الاهدل (١٩٩٩م) وهي دراسة على المستوى المحلي فقد أشارت في توصياتها ضمنيا إلى ضرورة الاهتمام بدراسة

كل ما يتصل بالتنشئة الاجتماعية في المجتمع اليمني، ومنها المفاهيم والسلوكيات الديمقراطية والسياسية. كونها ركزت على المفاهيم السياسية في واقع التنشئة السياسية ومنها انطلق الباحث لدراسة التنشئة الديمقراطية في جانبها الاجتماعي.

وتتوافق الدراسة الحالية مع دراسة أبو دلبوح (٢٠٠٥) وهي دراسة على المستوى الإقليمي في بعض أهدافها مع اختلافه والدراسة الحالية في مضمون الاداة والزمان والمكان والاجراءات. ومنها طور الباحث أداة الدراسة الحالية لتشمل كافة جوانب الاتجاه الديمقراطي في التنشئة الاجتماعية. وعلى المستوى الإقليمي أيضًا استفاد الباحث من دراسة (شهاب، ٢٠٠٠ ؛ ونذر، ١٩٩٩) في بناء الأداة وانطلق الباحث من توصياتها التي أكدت على إجراء الكثير من الدراسات المقارنة لتشخيص العوامل المؤثرة في التنشئة الديمقراطية.

**أهداف الدراسة:** تهدف الدراسة إلى:

– معرفة مدى حضور الاتجاه الديمقراطي في واقع التنشئة الاجتماعية للأسرة اليمنية (أمانة العاصمة أنموذجا)؟

– معرفة أثر عامل (الجنس و(الإقامة) و(المستوى التعليمي) و(مستوى الدخل) في إجابات أفراد العينة؟

## أسئلة الدراسة:

١– ما مدى حضور الاتجاه الديمقراطي في واقع التنشئة الاجتماعية للأسرة اليمنية؟

٢– هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة تعزى لعامل (الجنس)؟

٣– هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة تعزى لعامل (تعليم الوالدين)؟

٤– هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة تعزى لعامل (الإقامة)؟

٥– هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة تعزى لعامل ( الدخل)؟

## فروض الدراسة:

١– لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة تعزى لعامل الجنس.

٢– لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة تعزى لعامل مستوى الدخل.

٣– لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة تعزى لعامل مستوى تعليم الوالدين.

٤– لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات فراد العينة تعزى لعامل الإقامة.

## حدود الدراسة:

نظرًا لكون العاصمة صنعاء تمثل كافة محافظات الجمهورية في التواجد السكاني، وفيها اكبر تجمع سكاني في اليمن، ولكونها أيضا العاصمة السياسية والأكثر تأثيرا وتأثرا بالمستجدات التي تظهر في المجتمع اليمني، ولأنها تشمل في تركيبتها الجغرافية المدينة وضواحيها الريفية، لذا ارتأى الباحث جعلها مجتمع الدراسة لتعكس لنا تصورًا لا باس به عن أوضاع التنشئة الاجتماعية للأسرة اليمنية حيث تم تحديد الطلبة في الصف التاسع من المرحلة الإعدادية لأخذا آراءهم حول مدى حضور الاتجاه الديمقراطي في حياتهم الأسرية لكونهم قريبي عهد من التنشئة في المرحلة الأولى من حياتهم ولا زالوا أكثر احتكاكًا بالأسرة.

**مصطلحات الدراسة:**

**الاتجاه الديمقراطي:** منظومة القيم والاساليب والسلوكيات التي ينشأ في ظلها الفرد وتنمي شخصيته ديمقراطيا.

**التنشئة الاجتماعية:** العملية المقصودة وغير المقصودة التي يتعرض لها الفرد في الاسرة والمدرسة لإكسابه منظومة القيم والسلوكيات التي يحددها النمط التربوي المقصود.

## ثانيًا: الإطار النظري:

### مفهوم التربية والتنشئة الاجتماعية:

التربية باعتبار مفهومها اللغوي تعني: النمو والزيادة والنشوء والترعرع وتعنى الرعاية وإصلاح الاعوجاج (مصطفى ،١٩٩٢، ١٢٣). وفي الجانب الاصطلاحي ويعرفها جون ستارت (Jon Stuart) بأنها كل ما نفعله من اجل أنفسنا وكل ما يفعله الآخرون من اجلنا حين تكون الغاية تقريب أنفسنا من كمال طبيعتنا. ويعرفها لاند (Land) بأنها "العملية التي قوامها أن تنمو وظيفة أو عدة وظائف نموا تدريجيًا عن طريق التمرين للوصول إلى الكمال ويمكن أن تنجم إما عن عمل الآخرين أو عن عمل الكائن نفسه الذي يكتسبها. ويعرفها جون داوي jon daioy رائد التربية الديمقراطية بأنها "مجموعة العمليات التي بها يستطيع المجتمع أن ينقل معارفه وأهدافه المكتسبة ليحافظ على بقائه (نقلاً عن الرشدان وجعنيني،١٩٩٤، ١٠- ١٢).

كل هذه المدلولات للتعريفين اللغوي والاصطلاحي للتربية توضح طبيعة علاقة التربية بالديمقراطية فالنظريات التربوية الحديثة تعد بمثابة المرتكزات التي تقوم عليها الديمقراطية وتنمو في ظلها قيمها وتترعرع فيها مبادئها ومن خلالها تقوم مسيرتها.

من زاوية أخرى يعد (Durkheim) أول من استخدم مفهوم التنشئة الاجتماعية بمعناه التربوي، إذ يقول في هذا الصدد "إن الإنسان الذي تريد التربية أن تحققه فينا ليس هو الإنسان الذي اودعته الطبيعة بل الإنسان الذي يريده المجتمع "فالتربية هي التأثير الذي تمارسه الأجيال الراشدة في الأجيال القاصرة وتكمن وظيفتها في إزاحة الجانب البيولوجي من نفسية الطفل لصالح نماذج من السلوك الاجتماعي المنظم، ... وباختصار فالتربية هي عملية التنشئة الاجتماعية للجيل الجديد (وطفة وشهاب، ٢٠٠١، ٢٢٢)

**(التربية والتنشئة الاجتماعية) في سياق التحول الديمقراطي:**

إذا كان مفهوم التربية يشير إلى مجمل العمليات والأنشطة التي تتضمن توليد المعلومات واستخلاص المعارف واستخدامها وتنمية القدرات والمهارات المؤدية إلى تنمية الشخصية التي تتفاعل مع المحيط الذي تعيش فيه فتتأثر به وتأثر فيه (إبراهيم ،٢٠٠١، ٥١٠). فإن مفهوم الديمقراطية يشكل لحمة واحدة لا يمكن أن تتجزأ ولا يمكن أن تنفصل عن مضامينها السياسية والاجتماعية والتربوية التي تجسد منظومة الممارسات والعلاقات الحرة واحترام الآخر وقبول مبدأ الاختلاف والمشاركة على أساس مبدأ المساواة كما يشمل ذلك كل القيم التي تؤكد نماء الإنسان وتطوره ومبدأ الشعور بالكرامة والحرية والتنمية الذاتية واحترام موهبة الإبداع (مصلح وأبو دلبوح ،٢٠٠٥، ٧٢).

"فالتربية وسيلة لترسيخ الديمقراطية وتعميق قيمها في النفس والوجدان تمهيدا لممارستها، فلا يمكن أن توجد الديمقراطية بدون تربية ولذلك ظهر ما يسمى بالتربية الديمقراطية والتي تقوم على إعداد الفرد إعدادًا صحيحًا مناسبًا بحيث يكون هو محور العملية التربوية على أساس أنه فرد في مجتمع ديمقراطي (كيلاني، ٢٠٠٣، ٤٣).

"وتتطلب الديمقراطية عندئذ سياسة تربوية تحدد للفرد قيمته وموقفه تجاه نفسه وتجاه مجتمعه كما تحدد مجموعة القيم التي يؤمن بها المجتمع ويرتضيها لأفراده إلى جانب تحديدها للعادات والتقاليد التي يتبناها المجتمع ويحرص على غرسها في أجياله القادمة" (هندي، ١٩٩٥، ٦٣).

ويؤيد ذلك جون ديوي والمشار إليه في (شهلا، ١٩٧٨، ٤٤٥) فهو يقر بحقيقة العلاقة بين التربية والديمقراطية اذ يعتبر الديمقراطية تعليم جميع أفراد الشعب على السواء من غير تمييز لإحدى الطبقات عن الأخرى، ولها طابع تربوي خاص بها ويقصد بهذا الطابع تربية الجيل الناشئ على المثل الديمقراطية التالية:

- التربية لأجل الكرامة الإنسانية.

- التربية لأجل الاستقلال.
- التربية لأجل الحياة الجماعية المشتركة
- التربية لأجل الحرية.
- التربية لأجل المساواة.

ومن منطلق هذه العلاقة الجوهرية بين الديمقراطية والتربية تنبجس حقيقة قوامها ان النضال الاجتماعي من اجل الحرية والديمقراطية يمكنه أن ينبثق من الفعل التربوي، لأن النضال التربوي من أجل الحرية كان وما زال يشكل عصب النضال التاريخي من أجل الحرية الاجتماعية بأشمل معانيها الإنسانية وهذه الحقيقة التي يعلنها أفلاطون وروسو في جل أعمالهما التاريخية (وطفة، ١٩٩٩، ١٧).

فمفهوم الديمقراطية أثبت إمكانية تطبيقه في الواقع الاجتماعي للأفراد الذين أصبحوا يمارسونه على أوسع نطاق في حياتهم اليومية وباعتباره ممارسة تطبيقيه فهو سلوك يتعلمه الفرد في مراحل حياته وفي مؤسسات التربية المختلفة.

**أثر الاتجاه الديمقراطي على الأفراد في واقع التنشئة الاجتماعية الديمقراطية:**

يشير مفهوم الاتجاه الديمقراطي في التربية إلى منظومة من عمليات التنشئة الاجتماعية التي تنطلق من قيم الحب والتعاطف والتعزيز والدعم والمساندة والمشاركة والحوار والتبصر ... والتي تتنافى مع كل أشكال العنف والإكراه، وتعتمد فيها الأسرة أساليب التبصر والتفهم التربوي العميق لطبيعة الأطفال ومشكلاتهم وتتبنى المبادئ التربوية الحديثة في التربية (وطفة وشهاب، ٢٠٠١، ٢٢٤). فالتنشئة في إطار المجتمع الديمقراطي مجمل العمليات والأنشطة التي تتضمن توليد المعلومات واستخلاص المعارف واستخدامها ونقلها وكذلك تنمية القدرات والمهارات بما في ذلك تلك التي تكون الشخصية السوية... وقد تصل التربية في اعلى مراتبها إلى بناء الشخصية التي تتفاعل مع المحيط الذي تعيش فيه (إبراهيم ٢٠٠١، ٥١٠).

والتنشئة الديمقراطية تؤكد قيمة الفرد وكرامته وشخصيته الإنسانية ويقوم على أساس مشاركة أعضاء المجتمع في إدارة شؤونه وتتخذ المشاركة فيه أنماط مختلفة (نذر، ٢٠٠١م، ص٤١٣). وهي التنشئة الحرة التي تسعى إلى بناء الإنسان الحر المتكامل، وبالتالي فمفهومها الديمقراطي يتنافى تماما مع مفهوم التسلط، فالتسلط والإكراه يجسدان نزعة إلى التدمير والإفناء وليس توجها نحو البناء فالتنشئة في سياق العملية التربوية تعني البناء

وتحقيق التكامل والنمو المتناسق لكل قوى الفرد الروحية والنفسية والعقلية (وطفة، ١٩٩٩، ١٥١).

وتهدف هذه التنشئة في نهاية المطاف إلى إعداد المواطن الذي يعي ويؤمن بالمبادئ والقيم الديمقراطية، ويلتزم بالمنهج الديمقراطي فكرا واتجاهًا وسلوكًا في جميع مجالات الحياة ويشارك في بناء المجتمع الديمقراطي.

والتنشئة الديمقراطية عملية متصلة ومتواصلة تبدا من مرحلة الطفولة وتستمر مع حياة الإنسان حتى تصبح مظهرًا من مظاهر تنشئته المتكاملة جسميًا وعقليًا وانفعاليًا واجتماعيًا كما أنها ضرورة تحتمها الاتجاهات السياسية للكبار تُعد في جانب منها محصلة لعمليات التربية السياسية الديمقراطية التي مروا بها خلال طفولتهم وشبابهم (مصطفى، ٢٠٠٨، ٨٤).

يقول عبد المحسن حمادة في هذا الصدد "ان النظام الديمقراطي لا يتقرر باللوائح والقوانين وانما هو بحاجة ماسة إلى نظام تربوي يسانده ويعاضده... ومن أجل هذا يجب أن ننظر إلى التربية على أساس أنها من أهم العوامل التي تساعد على تكوين الإنسان المستنير المؤمن بمبادئ الديمقراطية والقادر على استخدامها بالأسلوب العلمي المستنير (حمادة، ١٩٨٧، ١٥٤).

فإذا كتب النجاح في إعداد الفرد الديمقراطي فإن ذلك يتطلب أن تكون تنشئتنا للأفراد منذ الصغر قائمة ومبنية في كل جوانبها ومجالاتها على أساس الحرية والديَّمقراطية فإنه من المستحيل أن تنمى الديمقراطية في بيئة تربوية تسلطية أو دكتاتورية، فمواكبة التقدم العلمي الهائل ومحاولة ايجاد أفراد قادرين على اعمال قدراتهم ومهارات المختلفة والذي يصل بهم إلى درجة الإبداع والابتكار لا يتأتي إلا بمناخ تسوده قيم ومبادئ الديمقراطية.

ويعتبر (الكواكبي، ١٩٩٣، ١١٠).هذا النوع من التربية ضالة الأمم وفقدها هو المصيبة العظمى... وهي التربية المترتبة على إعداد العقل للتمييز ثم على حسن التفهيم والإقناع ثم على التمرين والتعويد ثم على حسن القدوة والمثال... فإذا كان لا مطمع في التربية العامة على هذه الأصول بمانع طبيعة الاستبداد فلا يكون لعقلاء المبتلين به إلا أن يسعوا أولا وراء إزالة المانع الضاغط على العقول ثم يعتنوا بالتربية حيث يمكنهم أن ينالوها على توالي البطون. وينتج عن الاتجاه الديمقراطي سيادة ما يلي في الحياة الأسرية:

– التفكير النقدي، والذي يستبعد نمط الولاء والانسياق الأعمى ويؤكد على التفكير النقدي وتنمية مواطنين احرار في التفكير والتعبير والقدرة على النقد.

– الحرية والمسؤولية فهم أفراد قادرون على الاستمتاع بنعم الحرية ويعرفون المسؤوليات المصاحبة لهذه الحرية.

– تكامل الشخصية: روحيا وعقليًا وبدنيًا ومهنيًا، فكل شخص سوف يصبح قادرًا على تنمية طاقاته الكاملة كشخصية فردية متميزة عن غيرها.

– المواطن المهتم الذي يتكون لديه اتجاهًا ايجابيًا نحو المسؤولية الاجتماعية والعناية بالمشكلات المجتمعية (العريقي، ٢٠٠٦، ٤٣–٤٤).

– توسيع الاهتمامات المشتركة بين الأفراد وتوحيد اتجاهاتهم وقيمهم ومسايرة التقدم في جو من الحرية وتكافؤ الفرص والتفاعل البناء بين الأفراد.

– المشاركة في اتخاذ القرارات (سرحان، ١٩٨٩، ٢٤٢–٢٤٥).

**الآثار السلبية للاتجاه التسلطي في التنشئة الاجتماعية:**

أثبتت بعض الدراسات ان التسلط في الحياة الأسرية ينتج عنها خصائص سلبية أهمها التبعية والميل إلى العزلة والإحباط والاضطرابات الانفعالية والجمود السلبي والتوافقية والعداوة والإحساس بالقلق والحزن (وطفة، ١٩٩٩، ٧٠–٧١). وللتربية الاستبدادية المناقضة للتربية الديمقراطية أضرار على شخصية الأفراد يجملها الكواكبي بقوله: ثم ما ابعد الناس المغصوبة إرادتهم والمغلولة أيديهم عن توجيه الفكر إلى مقصد مفيد او توجيه الجسم إلى عمل نافع ...، فالاستبداد يضطر الناس إلى إباحة الكذب والتحيل والخداع والنفاق والتذلل ومراغمة الحس وإماتة النفس (الكواكبي، ١٩٩٣، ١٠٥)، فغالبا ما تؤدي التنشئة المعتمدة لأسلوب التسلط في تربيتها إلى نتائج بالغة الخطورة على شخصية الفرد في حياته الاجتماعية فتجعلها تألف الخنوع والاستكانة لأنها لا بد أن تكرر ما يلقي عليها دون إضافة أو تعديل، فهي تتعايش مع الجبن والخوف حتى تمدنه، ومن ثم تتعود السلبية والاتكالية لأن وظيفتها أصبحت هي التلقي كجهاز استقبال بذلك أضحت الأنانية تحكمها وتدور حول ذاتها، وشخصيات كهذه لا تعرف موضوعًا للإبداع والابتكار وإنما هي في الواقع أداة المستبد لترسيخ واقع القهر.

إن التسلط كثيرًا ما ينتج جيلاً ضعيفًا ومحبطًا لا يقوى على مواجهة المشكلات والتحديات التي تواجهه ناهيك عن قدرته على تحقيق المنجزات والشخصية التي تنجم عن فعل التسلط تتميز بالقدرة الكبيرة على الطاعة والخضوع والتنفيذ والاستسلام وتعاني ضعفًا واضحًا في القدرة على التمييز بين الصواب والخطأ وفي القدرة على المسائلة والمناقشة والنقد والتمحيص والتنقيب والموازنة بين الاشياء (وطفة، ١٩٩٩، ٥٩).

لقد أكد أبن خلدون قديمًا في الفكر التربوي العربي على أهمية استخدام الأسلوب الديمقراطي في التنشئة الاجتماعية، ودعا إلى الحرية، واحترام كرامة المتعلم وشخصيته لأن بناء الشخصية الإنسانية السوية تتطلب احترام شخصياتهم وصون كرامتهم، والابتعاد عن أسلوب القهر والتعسف، والدكتاتورية الذي يذهب جمال النفس، ونقائها، وصفائها ويوفر عند الأفراد الاستعداد للمكر، والخداع، والكذب، والأنانية، والكبر والكثير من الآفات وفي هذا الصدد يقول "ومن كان مرباه بالعسف والقهر من الذكور أو المماليك أو الخدم سيطر عليه القهر، وضيق عن النفس في انبساطها، وذهب بنشاطها، ودعاه إلى الكسل، وحمل على الكذب والخبث، وهو التظاهر بغير ما في ضميره خوفاً من انبساط الأيدي بالقهر عليه، وعلمه المكر والخديعة، لذلك صارت له عادة وخلقاً، وفسدت معاني الإنسانية التي له من حيث الاجتماع والتمدن وهي الحمية والمدافعة عن نفسه ومنزله، وصار عالة على غيره، بل وكسلت النفس عن اكتساب الفضائل والخلق الجميل، فانقبضت عن غايتها، ومدى إنسانيتها فارتكست وعادت في أسفل السافلين" تعليقات الزغبي لمقدمة ابن خلدون ،٢٠٠١، ٦١٧).
وينتج عن هذا كله:

– تكوين شخصية يعتريها الخوف الدائم تؤدي إلى وجود إنسان غير سوي يعتريه الخجل والخوف في كل الاحوال ويشعر بعدم الكفاءة وغير واثق من نفسه ويجسد في كثير من الاحوال شخصية ليس لها القدرة على التمتع بالحياة والتأثير فيها على نحو ايجابي.

– تؤدي الأساليب التسلطية في التنشئة إلى بناء شخصية انطوائية انسيابية توجه عدوانها نحو ذاتها فهؤلاء يفتقرون إلى الامان ويرهبون الكبار ويشكون في قدراتهم ويرهبون الأنظار التي تقع عليهم لأنهم يشعرون دائما بمشاعر الخزي والعار يقتل كل المشاعر الإنسانية النبيلة.

– ويترتب على الافراط في استخدام التسلط بناء شخصية متمردة خارجة على قواعد السلوك وعلى كل قانون وسلطة طلبا لتفجير مكبوتات القهر والمعاناة الناجمة عما تعرضت أو تتعرض له من ضروب القسوة.

– ومن غير أدنى شك يمكن القول بأن التسلط التربوي ينمي في الشخصية قيم البغضاء والضغينة والتسلط والتصلب والجمود والكراهية والقلق والخجل والاضطراب والإثم وفقدان القدرة على التكيف والاتكالية وروح الانهزام (وطفة، ١٩٩٩، ٩٨).

**متطلبات التنشئة الديمقراطية وسمات مخرجاتها:**

إن متطلبات التنشئة الديمقراطية هي عبارة عن صورة مصغرة لمتطلبات الحياة الديمقراطية عمومًا وهي شروط لازمة وأساسية لوجود الاتجاه الديمقراطي في الحياة الأسرية ومن أبرزها: تشكيل التفكير الإنساني الناقد والحرية في ممارسته من أجل التطوير واستخدام العلم في الواقع الاجتماعي لحل المشكلات التي تواجه الفرد والمجتمع مع مراعاة الفروق الفردية وتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص، في ظل قبول التغير الثقافي والاجتماعي وتوجيههما لمصالح المجتمع وتوفير التعليم النوعي وجعل التربية هي الآلية الحقيقية لتعليم الديمقراطية للأجيال وتنشئتهم عليها وادخالها في بناهم العقلية والوجدانية من اجل تعزيز السلوك الديمقراطي في واقع الحياة داخل النظام الاجتماعي بصورة مستمرة (الخوالدة ، ٢٠٠٣، ٣٧٤).

وإلى جانب ما ذكر يقتضي الأمر قيام التنشئة بالالتزام بمجموعة من المبادئ والأسس ومن أهمها:

- تحفيز الفرد على التفكير الحر الخلاق.
- حرية الفرد في رسم مستقبله، أو ايجاد نظام يسمح بحرية اختيار الفرد لمساره.
- اذكاء روح التحرر والشفافية.
- تحفيز التفكير الايجابي واذكاء التفكير الابتكاري لدى الأفراد.
- تعميق التواصل بين الأفراد.
- اذكاء روح التنافس الخلاق والحافز الشخصي (إبراهيم، ٢٠٠١م، ص ٥١٢).

ويضع ديوي مجموعة من المتطلبات للتنشئة الجديدة القائمة على أسس ديمقراطية في مجتمع ديمقراطي من أهمها: التعرف على العالم المتطور الذي نعيش فيه بدلا من الحقائق الثابتة التي كانت من المفروض ان يقوم العالم عليها. واعداد النشء للحياة الراهنة ليخوض غمارها لا لحياة في المستقبل موسومة جاهزة. بالإضافة إلى اهمية نقل الخبرات وإكسابها للجيل بصورة عملية (العقون، ٢٠٠٦م، ص٦٢ –٦٣).

من خلال ما سبق يتضح أن ايجاد الفرد المتسم بالسمات الديمقراطية في غاية الأهمية لبناء مجتمع ديمقراطي وهذه المسؤولية اصبحت من اولويات الفكر التربوي لدى وسائط التربية المتنوعة وفي مقدمتها الأسرة، الأمر الذي يستوجب إجراء العديد من الدراسات والبحوث التي تمهد لنشر الوعي بهذا التوجه على مستوى النخب والمجتمع بشكل عام.

**ثالثا: الدراسات السابقة:**

دراسة ابو دلبوح (٢٠٠٥) بعنوان (واقع التنشئة الاجتماعية الديمقراطية في الأسرة الأردنية في محافظة المفرق)، والتي هدفت إلى معرفة مدى تبني الأسرة الأردنية في محافظة المفرق لبعض المفاهيم الديمقراطية في عملية التنشئة الاجتماعية ومدى تجسيدها في ممارسات ديمقراطية في العلاقات والتفاعلات اليومية، اختيرت عينه عمديه من أمهات وآباء بعض الأسر الأردنية، وتم تطبيق أداة الدراسة عليهم مستخدما المنهج الوصفي التحليلي في دراسته، ومن نتائجها: أن الآباء والأمهات اتفقوا على أن محور الحقوق والواجبات يعتبر أهم المفاهيم الديمقراطية التي يمارسونها داخل الأسرة، كما اتفق الآباء والأمهات على أن محور المساواة يأتي في الأهمية بعد محور الحقوق والواجبات، وفيما يتعلقا بمحور حرية الرأي اتفق الآباء والأمهات على وروده في نهاية المحاور بالنسبة للمفاهيم الديمقراطية المذكورة. وأوصت الدارسة بضرورة تحقيق التعاون الوثيق بين الأسرة والمدرسة بتبني إعداد الأنشطة الحوارية في مجالس الآباء والأمهات مع ذكورهم وذلك من خلال طرح القضايا الاجتماعية الديمقراطية والتعرف على وجهة نظر الذكور.

وقام شهاب ووطفة (٢٠٠٠) بدراسة (السمات الديمقراطية للتنشئة الاجتماعية في المجتمع الكويتي المعاصر)، وقد استخدمت الدراسة أستبانة والمنهج الوصفي وتم تطبيقها على طلاب المرحلة المتوسطة من التعليم الأساسي لمعرفة اتجاهاتهم نحو أسلوب التعامل الديمقراطي للوالديَّن. وأشارت نتائجها إن الأسلوب الديمقراطي يأخذ أهمية كبيرة قياسًا إلى الأساليب غير الديمقراطية في هذه المرحلة العمرية وبينت الدراسة أهمية متغيرات الجنس والمستوى التعليمي ودخل الأسرة في تحديد مسار التنشئة الديمقراطية. وقد أوصت بالتأكيد على إجراء الكثير من الدراسات المقارنة لتشخيص العوامل المؤثرة في التنشئة الديمقراطية كما أكدت على أهمية التنشئة على أسس ديمقراطية لمواكبة التحديات الحضارية المعاصرة. ضرورة تنظيم حملة إعلامية تربوية لتأكيد أهمية التنشئة على أسس ديمقراطية انطلاقا من أهمية الفعل التربوي في بناء الإنسان الحضاري.

أما الاهدل (١٩٩٩م) فقد أجرى دراسة بعنوان دور المدرسة الابتدائية في التنشئة السياسية، واشارت نتائجها إلى أن ٣٦% مما كتب عن السلطة والديَّمقراطية تركز على مسؤولية ودور السلطة في المجتمع اليمني في حين أن ١٦% تركز على مسؤولية ودور المواطن بما في ذلك الطالب وجاءت السلطة الكاريزمية الملهمة في الترتيب الثالث بنسبة ١٠% وهي بهذا تأتي في مقدمة أنماط السلطة بما في ذلك السلطة المرغوبة في اليمن وقد

جاء التركيز على السلطة الكاريزمية والفردية عموما في كتب التاريخ بينما أعطت كتب الوطنية وزنا اكبر للسلطتين الإسلامية والقانونية العقلانية باعتبار أن السلطة المرغوبة تجمع بين هاتين السلطتين أما بالنسبة لعناصر الديمقراطية التي شملها التحليل فلم تبلغ مجتمعه سوى ٨% من المجموع الكلي للسلطة والديَّمقراطية. وفيما يتعلق بدور المدرسة من خلال المعلمين فقد اظهرت الدراسة اثر المدرس في تنشئة الطلبة سياسيا من خلال المادة الدراسية وطريقة عرضه لها ومن خلال تعامله مع الطلبة. ومن أهم توصياتها ضرورة تضمين كتب التربية الاجتماعية العديد من الأهداف والأنشطة اللازمة لغرس مفاهيم الديمقراطية والمشاركة السياسية لتعميق وترسيخ النهج السياسي نحو الديمقراطية.

ودراسة نذر (١٩٩٩) بعنوان التنشئة الاجتماعية الديمقراطية كما يدركها الوالدان والذكور في الأسرة الكويتية، واستخدمت استبانة لاستطلاع آراء أفراد العينة، وخلصت الدراسة إلى نتائج أهمها تطابق وجهات النظر في أساليب التربية لدى الآباء والأمهات، وكذا الآب والذكور، إلا أن الإناث يشعرن أنهنّ أقل تميزًا من الأخوة.

ومن خلال الإطار النظري والدراسات السابقة خلص الباحث إلى تكوين صورة واضحة عن أهداف الدراسة الحالية واجراءاتها حيث استفاد الباحث منها في بناء أداة الدراسة وتحديد مجالاتها ومتغيراتها، كما أن الفائدة العامة من مجمل الدراسات السابقة في كونها شكلت نقطة البداية التي انطلقت الدراسة الحالية منها لتكمل ما ابتدأتها تلك الدراسات وخاصة ما أشارت إليه دراسة الصوفي والاهدل ونذر.

## رابعًا: الدراسة الميدانية:

**مجتمع الدراسة:** ضم مجتمع الدراسة تلاميذ الصف التاسع من مرحلة التعليم الأساسي في المديريات المختارة والبالغ عددهم (١٠٢٢)، وقد تم اختيار تلاميذ هذا الصف كونهم قد بلغوا مستوى متقدماً من الفهم والإدراك يمكنهم من وصف طبيعة التنشئة التي تعرضوا لها.

**عينة الدراسة:** تم تطبيق الدراسة في ثلاث مديريات فقط تم اختيارها بطريقة عشوائية لتمثل المدينة والريف وهي: مديرية بني الحارث ومديرية الثورة ومديرية معين وتم الاقتصار عليها مراعاة لإمكانيات الباحث المادية والوقتية إلى جانب أنها في إطار العاصمة صنعاء وضواحيها والتي تضم ممثلين عن شرائح المجتمع اليمني وفئاته المختلفة. وتم اختيار العينة من ثلاث مدارس في كل مديرية وبطريقة عشوائية وتم توزيع أفراد العينة حسب الجدول التالي.

**جدول رقم ( ٢ )**

**توزيع أفراد العينة حسب (الجنس * الاقامة)**

| | | الإقامة | | الاجمالي |
|---|---|---|---|---|
| | | مدينة | ريف | |
| الجنس | ذكور | 108 | 84 | 192 |
| | | 56.3% | 43.8% | 100.0% |
| | إناث | 93 | 72 | 165 |
| | | 56.4% | 43.6% | 100.0% |
| الاجمالي | | 201 | 156 | 357 |
| | | 56.3% | 43.7% | 100.0% |

**منهج الدراسة:** استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي لوصف ما هو كائن في محيط الأسرة من سلوكيات تتفق مع الاتجاه الديمقراطي وكما يدركها الذكور.

**أداة الدراسة:** من خلال الدراسات السابقة والمراجع ذات الصلة قام الباحث بتصميم أداة الاستبانة بغرض استطلاع آراء الطلبة حول مدى حضور الاتجاه الديمقراطي في تنشئتهم الاجتماعية.

**صدق الأداة الاستبانة:**

**الصدق الظاهري للاستبانة:** ويقصد به مدى ملائمة الاستبانة لقياس الاتجاه الديمقراطي في التنشئة الأسرية حسب رأي المحكمين من الأساتذة، وقد قام الباحث بعرض بنود الاستبانة بمجالاتها الاربعة على مجموعة من الأساتذة ذوي الخبرة في المجال التربوي والاجتماعي وكان عددهم (ثمانية) وذلك لإبداء آرائهم حول صدق الأداة ومدى صلاحيتها لاستطلاع آراء أفراد العينة في مدى حضور الاتجاه الديمقراطي في واقع التنشئة الاجتماعية للأسرة اليمنية والتي تضمنتها الأداة، وبناء عليه تم إعطاء الباحث جملة من التعديلات اخذها بعين الاعتبار وبذلك تم التأكد من اتساق فقرات مجالات الاستبانة من الناحية اللغوية والمنطقية.

**الصدق العاملي:** ويقصد به مدى اتساق فقرات الاستبيان وترابط مجالاته وللتأكد من ذلك استخدم الباحث معامل بيرسون لحساب الارتباط وأوضحت النتائج وجود ترابط عال بين فقرات وجوانب المقياس، وبدلالة إحصائية، وحسب الجدول التالي:

**ثبات الأداة:**

وللتأكد من ثبات الأداة تم تطبيقها على عينة عشوائية من الطلبة بلغت(٤٥) طالب وطالبة، حيث استخرج معامل الثبات بواسطة معادلة كرنباخ الفا وأسفرت النتيجة وجود

معامل ثبات عال وصل إلى (٧٢%) كما تم التأكد من ثبات الأداة باستخدام طريقة التجزئة النصفية وبواسطة معامل ارتباط سيبرمان، حيث بلغ (٧١%). وباستخراج متوسط النتيجتين للثبات تكون درجة الثبات هي (٧١,٥%) يكون معامل الثبات وهذا مؤشر جيد لصلاحية الأداة وتطبيقها وأنها تتمتع بثبات جيد .

## المعالجة الإحصائية:

تمثلت الاساليب الاحصائية المستخدمة في: اختبار (t) لعينة واحدة و(t) لعينتين مستقلتين، حيث تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لمعرفة اثر المتغيرات ودلالة تلك الفروق بينها، مع العلم بأنه تم اعتماد مقياس ليكرت الثلاثي حيث اعطيت درجات البدائل على النحو التالي: كثيرًا (٣) أحيانًا (٢) ونادرًا (١) وتم حساب المتوسط الافتراضي بجمع درجات البدائل (٣+٢+١/٣= (٢) وبنسبة ٦٦,٧% وذلك بجمع درجات البدائل وقسمتها على عددها (وبناء على ذلك تم التعامل مع البيانات والإجابة عن أسئلة الدراسة.

## نتائج الدراسة ومناقشتها:

### النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:

ما مدى حضور الاتجاه الديمقراطي في واقع التنشئة الاجتماعية للأسرة اليمنية؟ وللإجابة عليه تم حساب المتوسط والانحراف المعياري، وتشير النتائج الموضحة في الجدول رقم (٤) إلى إعلان عينة الدراسة بأن واقع التنشئة الاجتماعية في اليمن لم يصل بعد إلى المستوى الذي يؤهلها لوصفها بالديمقراطية، ولكنها تتجه نحو الديمقراطية بخطوات بطيئة تماشيا مع التحولات التي يشهدها المجتمع اليمني نحو الديمقراطية.

**جدول رقم (٤)**

**يوضح متوسطات اجابات أفراد العينة على مجالات الاتجاه الديمقراطي**

| المجال | العينة | المتوسط | الانحراف المعياري | الدلالة الاحصائية | النسبة |
|---|---|---|---|---|---|
| أسلوب التعامل | 357 | 1.8932 | .53804 | .000 | %63.1 |
| التوعية | 357 | 1.8901 | .48797 | .000 | %63 |
| المساواة | 357 | 1.8118 | .39477 | .000 | %60.4 |
| الحرية | 357 | 1.6078 | .48160 | .000 | %53.6 |

يتضح من الجدول (٤) انخفاض مستوى الأداء الديمقراطي للوالديَّن في واقع تنشئتهم الاجتماعية لأبنائهم، فكافة المجالات ما دون المتوسط الافتراضي والمحدد للدراسة (٢) حيث

حصل مجال (أسلوب تعامل الوالديَّن) على متوسط (١,٨٩٣) ويعد في صدارة المجالات، يليه مجال (التوعية) بمتوسط (١,٨٩٠)، وقبل الأخير يأتي مجال المساواة بمتوسط (١,٨١)، واخيرا مجال (الحرية) بمتوسط (١,٦٠)، ويفسر ذلك بأن حداثة التجربة الديمقراطية الى جانب تراكمات الخبرات التربوية التقليدية التسلطية في المجتمع اليمني لعبت دورا في إظهار التنشئة الاجتماعية بهذه الصورة وليس أدل على ذلك من أن افراد العينة اقروا بغياب الحرية والمساواة عن واقع تنشئتهم وهذا مؤشر يقلق إلى حد ما كون الحرية والمساواة عماد الديمقراطية ومعيار وجودها من عدمه. إلا أن المطمئن في هذه المرحلة هو ان التنشئة الاجتماعية للأسرة اليمنية ورغم التحديات التي تواجهها إلا أنها تزحف نحو الاتجاه الديمقراطي في التربية، يؤكد ذلك قرب محوري اسلوب تعامل الوالديَّن وقيامهما بتوعية ابنائهما ببعض القضايا المتعلقة بالتوجه الديمقراطي من المتوسط الافتراضي.

ومن خلال ما سبق عرضه من دراسات سابقة بهذا المجال يتضح اتفاق الدراسة الحالية بمجموع الدراسات السابقة في تناولها لموضوع التربية الديمقراطية في إطار التنشئة الأسرية وممارسة قيمها في إطار العلاقة بين الأفراد في المؤسسات التربوية، وفي استخدامها للمنهج الوصفي وأداة الاستبانة وتختلف في أهدافها وبيئات تطبيقاتها، إلى جانب كون تلك الدراسات مرتبطة بمؤسسة الأسرة عدا دراسة الاهدل والمرتبطة بالمدرسة، وجوهر الاختلاف في أن هذه الدراسات تناولت طبيعة الأساليب المتبعة في التنشئة الأسرية ومدى ديمقراطيتها أو تسلطها، بينما الدراسة الحالية تركز على الاتجاه الديمقراطي ومدى حضوره في الحياة الاجتماعية للأسرة اليمنية، كما أن الدراسة الحالية عالجت الموضوع من زاوية نظرية وتطبيقيه وكان مجال تطبيقها هم الذكور في الصف التاسع الأساسي باعتباره الصف الذي يصل فيه الطلبة إلى نهاية مرحلة التنشئة الأولية وتتجسد فيه معالم آثار التربية الأسرية، في حين نجد دراسة الاهدل وهي الدراسة الأقرب في الجانب الميداني إلى موضوع الدراسة الحالية حيث ركزت على مدى إسهام المدرسة الابتدائية بجوانبها المختلفة المنهج والمدرس والأنشطة في التنشئة السياسية الديمقراطية وشملت قضايا الثقافة السياسية بمكوناتها الثلاث: القيم والاتجاهات والمعارف في حين ركزت الدراسة الحالية على الاتجاه الديمقراطي في التنشئة الأسرية. وبالنظر إلى دراسة نذر نجد أنها تتقارب مع الدراسة الحالية في تقييمها للمسار الديمقراطي في الحياة الأسرية وتختلف عنها في الأهداف ومجتمع الدراسة والفترة الزمانية التي طبقت فيها الدراسة، وهي في مجملها تدور في فلك الأسرة.

**أولاً: مجال أسلوب التعامل:**

**جدول رقم (٥)**

**يوضح متوسطات اجابات العينة على فقرات مجال أسلوب التعامل**

| الفقرات | العينة | المتوسط | الانحراف المعياري | الدلالة الاحصائية |
|---|---|---|---|---|
| أسلوب والدتي أكثر ديمقراطية من أسلوب والدي. | 357 | 2.4678 | .77329 | .000 |
| يلتزم والديَّ الحياد أثناء حلهما للخلافات بيننا. | 357 | 2.0112 | .74945 | .778 |
| يستخدم والديَّ أسلوب التفاهم والحوار في إقناعنا بدلا من التهديد. | 357 | 1.9244 | .88837 | .109 |
| يتعامل والديَّ معنا بكل شفافية ووضوح . | 357 | 1.9132 | .84519 | .053 |
| يتلمس والديَّ حاجاتنا النفسية والعاطفية والمادية | 357 | 1.8655 | .87337 | .004 |
| لا يستعجل والديَّ في إصدار الأحكام السلبية ضدنا حتى يتبينا. | 357 | 1.7871 | .77861 | .000 |
| يعتمد والديَّ أسلوب التشجيع والتحفيز في توجيهنا نحو السلوك السوي. | 357 | 1.6835 | .73292 | .000 |
| لا يستخدم والديَّ العقاب البدني إلا في الضرورات القصوى. | 357 | 1.4706 | .70897 | .000 |

من خلال النتائج الموضحة في الجدول السابق يتضح ان أفراد العينة يقررون وبدرجة كبيرة بمتوسط (٢,٤٦) بان أسلوب الأم أكثر ديمقراطية من أسلوب الأب، وهذا انعكاسًا لطبيعة البيئة اليمنية التي تكون فيها الأم أكثر قربًا إلى الأولاد من الأب المشغول دائمًا خارج المنزل وان تواجد فهو منطوي على نفسه في تعاطي شجرة القات أو مع بعض رفاقه ولذا يصبح جافيا في علاقته مع أولاده التي ربما لا تجمعه بهم إلا المناسبات، وحين يلتقي بهم تكون السمة الأغلب لتعامله هو إبراز شخصيته حسب ادعائه فيتعامل بصرامة وتسلط مع أولاده في كل المواقف والأحوال، فالأم هي الاكثر حنانًا وعطفًا وليس أدل على ذلك كثرة التصاقها بأولادها ومتابعة أمور حياتهم وهي المرجع لهم في كل وقت وهي الأكثر تفهمًا لمشاكلهم. على نفس الصعيد نجد أن الوالدين في البيئة اليمنية (أحيانًا) ما يلتزما الحياد أثناء حلهما للخلافات بين أبنائهما، حيث كان متوسط إجابة أفراد العينة على هذه الفقرة (٢,٠١).

وإذا ما تابعنا قراءة النتائج نجد إن الفقرتين اللتين مفادهما إن الوالدين يستخدما اسلوب الحوار والتفاهم لإقناع الذكور بدلاً من التهديد وأنهما يعتمدان الشفافية والوضوح في التعامل كانتا الأقرب إلى الإيجاب في إجابة أفراد العينة إذ حصلا على معدل (١,٩١ و١,٩٢). بينما نجد بقية الفقرات تندرج تحت المتوسط الافتراضي بالاتجاه السلبي فنادرا ما يتعامل

الوالدان مع أبنائهما بأسلوب ديمقراطي، حيث كانت متوسطات اجابة افراد العينة تتراوح بين (١,٨٦ و ١,٤٧) فالنتائج تشير إلى أن أساليب التعامل في التنشئة الاجتماعية للأسرة اليمنية ما زال يسيطر عليها النمط التقليدي التسلطي فالأبوان نادرًا ما يتلمسا الحاجات النفسية والعاطفية والمادية لأبنائهما وكذلك يستعجلا في إصدار الأحكام السلبية ضد الذكور من دون تفهم رأيهم، أضف إلى ذلك بأن الوالدين نادرًا ما يعتمدا أسلوب التشجيع والتحفيز في توجيه الذكور نحو السلوك السوي، والعقاب البدني هي السمة البارزة في التعامل فغالبا ما يستخدم الوالدان العقاب البدني.

**ثانيًا: التوعية:**

**جدول رقم (٦)**

**يوضح متوسطات إجابات العينة على فقرات مجال التوعية**

| الفقرات | العينة | المتوسط | الانحراف المعياري | الدلالة الاحصائية |
|---|---|---|---|---|
| **ينصحانا والدي بعدم التدخل في شؤون الآخرين ما لم يطلب منا ذلك** | **357** | **2.0840** | **.75230** | **.036** |
| **يرشدنا والديَّ الى تقدير ادوار الآخرين ولو كانت صغيرة.** | **357** | **1.9552** | **.55910** | **.131** |
| **يعرفانا والديَّ بحقوقنا وواجباتنا.** | **357** | **1.9356** | **.86362** | **.160** |
| **يدعوانا والديَّ الى نبذ التعصب الديني والعرقي والمناطقي والحزبي** | **357** | **1.9104** | **.61610** | **.006** |
| **يؤكد والدي على مشاركة أبناء المجتمع الأفراح والاتراح .** | **357** | **1.8768** | **.73549** | **.002** |
| **يشجع والدي تعاون الأخوة فيما بينهم** | **357** | **1.8291** | **.80827** | **.000** |
| **يذكرانا والدي بقواعد تنظيم حياتنا الاسرية.** | **357** | **1.7843** | **.63686** | **.000** |
| **يؤكدا والدي على تحمل المسؤولية والقيام بالمهام المكلفين بها.** | **357** | **1.7255** | **.71716** | **.000** |

وبتصفح فقرات مجال التوعية بالمفاهيم والسلوكيات الديمقراطية يتضح أن الوالدين يقومان بنصح أبنائهما بعدم التدخل في شؤون الآخرين ما لم يطلب منهم ذلك وبدرجة مقبولة، وبمتوسط (٢,٠٨) وهو النشاط الوحيد في هذا المجال الذي حاز على درجة أعلى من المتوسط الافتراضي، يرجع ذلك إلى ميل الوالدين للابتعاد عن المشاكل الناجمة عن التدخل في خصوصيات الآخرين حتى ولو كان هذا التدخل ضروريًا.

كما نجد أن الفقرات (يرشدنا والديَّ إلى تقدير أدوار الآخرين ولو كانت صغيرة.) و(يعرفنا والديَّ بحقوقنا وواجباتنا) و(يدعوانا والديَّ الى نبذ التعصب الديني والعرقي والمناطقي والحزبي) هي الأقرب إلى الإيجاب بقربها من المتوسط الافتراضي إذ حصلت على متوسطات تتراوح بين (١,٩٥ و ١,٩١) وهذا يؤيد ما طرح سابقًا من أن التنشئة الاجتماعية في المجتمع اليمني تزحف نحو التربية الديمقراطية ولكن تحتاج إلى جهود.

وفي ذيل ترتيب الأنشطة الخاصة بمجال التوعية كانت إجابات افراد العينة تميل الى السلب؛ حيث كانت تتراوح متوسطات إجاباتهم بين (١,٨٧ و ١,٧٢) ومن خلالها نجد أن الوالدين لا يقومان بدورهما في توعية ذكورهما بالدرجة المطلوبة من التزام السلوكيات التي تتفق مع سلوكيات النهج الديمقراطي كضعف تأكيدهما على ضرورة مشاركة أفراد الأسرة للمجتمع الأفراح والأتراح.

**ثالثا/ المساواة:**

**جدول رقم (٧)**

**يوضح متوسطات اجابة العينة على فقرات مجال المساواة**

| الفقرات | العينة | المتوسط | الانحراف المعياري | الدلالة الاحصائية |
|---|---|---|---|---|
| يميز والدي الذكور على الإناث في التعامل. | 357 | 2.5238 | .78798 | .000 |
| تخضع البنت لقواعد صارمة بينما الولد لا يخضع لتلك القواعد | 357 | 2.2941 | .61379 | .000 |
| يلبي والديَّ طلبات البنين أكثر من تلبيتهما طلبات الإناث. | 357 | 2.0868 | .64544 | .011 |
| يسند والدي المهام للأولاد والبنات بعدالة. | 357 | 1.9524 | .80062 | .015 |
| لا يفرض والديَّ على أخواتي الإناث خدمة إخواني الذكور. | 357 | 1.5350 | .76219 | .000 |
| تمنح البنات نفس فرصة الأولاد في صنع القرار داخل الأسرة | 357 | 1.4762 | .58791 | .000 |
| توزع والأدوار بين أفراد الأسرة بعدالة. | 357 | 1.3277 | .67177 | .000 |
| يستشير والديَّ الذكور والإناث كل فيما يخصه | 357 | 1.2773 | .54450 | .000 |

يتضح من خلال الجدول السابق أن حضور الاتجاه الديمقراطي في واقع التنشئة الاجتماعية للأسرة اليمنية ضعيفا أيضًا في معظم انشطة مجال المساواة حيث نلمس من خلال إجابات العينة أن الوالدين يميزان الذكور على الإناث، وما زالت البنت تخضع لقواعد

صارمة بينما الولد لا يخضع لتلك القواعد). وكذلك نجد الوالدين يلبيان رغبات وطلبات البنين أكثر من تلبيتهما لطلبات البنات.

وهذا مؤشر سلبي يرجع الى سيطرت القيم التقليدية القائمة على التمييز بين الذكور والإناث والنظرة السلبية إلى المرأة، وبمعنى آخر سيادة قيم الذكورة وسيطرتها على حياة الأسرة اليمنية.

وفي نهاية هذا المجال: نجد أن الوالدين نادرًا ما يستشيرا أبناءهما سواء في الأمور الخاصة أو العامة. وهذا يدل على قلة وعي الوالدين بالنهج الديمقراطي وضعف ممارستهما لقيمها في الوسط الأسري.

**رابعًا: مجال الحرية:**

**جدول رقم (٨)**

**يوضح متوسطات إجابات العينة على فقرات مجال الحرية**

| الفقرات | العينة | المتوسط | الانحراف المعياري | الدلالة الاحصائية |
|---|---|---|---|---|
| لا يصر والديَّ على رأيهما إن تبدى لهما خطاهما. | 357 | 1.7367 | .73295 | .000 |
| نخضع جميع قراراتنا داخل الأسرة للتصويت بعد النقاش المستفيض. | 357 | 1.7339 | .69855 | .000 |
| يتفهم والديَّ آراءنا ومطالبنا برحابة صدر. | 357 | 1.6695 | .71304 | .000 |
| استطيع ان اعبر عن وجهة نظري داخل أسرتي بكل حرية. | 357 | 1.6331 | .75127 | .000 |
| يحترم والديَّ رغباتنا في اختيار الأشياء الخاصة بنا. | 357 | 1.5938 | .67895 | .000 |
| يتقبل والديَّ نصحنا لهما . | 357 | 1.5770 | .68107 | .000 |
| نسعى داخل الأسرة للتوافق في الرأي وإيجاد حلول وسطية في القضايا الخلافية | 357 | 1.5210 | .77730 | .000 |
| اشعر بان أجواء الأسرة ديمقراطية ومنفتحة. | 357 | 1.3754 | .60360 | .000 |

تشير النتائج الموضحة في الجدول السابق إلى التدني الكبير في قيام الوالدين بأنشطة مجال الحرية، فيلاحظ ان متوسطات إجابة الأفراد على كافة الانشطة ما دون المتوسط الافتراضي حيث تراوحت بين (١,٧٣) للفقرة: لا يصر والديَّ على رأيهما إن تبدى لهما خطاهما. و(١,٣٧) للفقرة: اشعر بأن أجواء الأسرة ديمقراطية ومنفتحة. وهذا مؤشر سلبي لوضع التنشئة الاجتماعية في الاسرة اليمنية إذ أن الحرية هي معيار الديمقراطية الأول وإذا

ما غيبت عن الساحة لا مجال لتسمية الوضع بالديمقراطي، أن ما اسفرت عنه النتائج هو انعكاس للمعترك الذي تخوض فيه التجربة الديمقراطية عراكا مع كافة الموروثات السلبية التي ما زالت التنشئة الاجتماعية كغيرها من جوانب الحياة ترزح تحت وطأتها، فالأسرة اليمنية بطبعها محافظة ولكن بصورة جامدة فكل جديد عليها هو عبارة عن دخيل يصعب التجاوب معه بسهوله، ورغم الامتداد التاريخي للبعد الديمقراطي في حياة المجتمع اليمني إلا أن العقلية ما زالت متشبثة بكل ما هو قديم باعتباره اصيل سواء كان ايجابي أو سلبي. مما نتج عن ذلك هذه الصورة التي لمحناها من خلال النتائج السابقة.

تختلف الدراسة الحالية مع دراسة أبو دلبوح في تصدر أسلوب التعامل قائمة الاهمية في الدراسة الحالية بينما دراسة أبو دلبوح فقد تصدر مجال الحقوق والواجبات قائمة الاهمية، واتفقت الدراسة الحالية مع دراسة شهاب في تصدر الاسلوب الديمقراطي قائمة الأهمية، واختلفت الدراسة الحالية مع دراسة الاهدل في تصدر محور السلطة قائمة التحليل بينما دراسة نذر لم تشر إلى هذه المجالات. وبالنظر إلى مجال الوعي نجد أنه جاء في الدراسة الحالية في المرتبة الثانية، ولم تشر إليه دراسة دلبوح، ولا دراسة شهاب والاهدل ونذر. وفي مجال المساواة نجد أنه ورد في المرتبة الثالثة في هذه الدراسة بينما ورد في المرتبة الثانية في دراسة أبو دلبوح، ولم تشر إليه صراحة بقية الدراسات في نتائجها.

وفي مجال الحرية نجد أن دراسة أبو دلبوح اتفقت مع الدراسة الحالية في ورود محور الحرية في نهاية المحاور وبنسبة أقل من المحاور الاخرى بينما دراسة شهاب لم يرد هذا المحور في قائمة بنودها، وبالنظر إلى دراسة الاهدل فقد اتفقت أيضًا مع الدراسة الحالية في ورود عناصر الديمقراطية التي شملها التحليل في آخر القائمة وبنسبة ضعيفة ٨% من المجموع الكلي للسلطة والديَّمقراطية.

## النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة تعزى لعامل (الجنس)؟

**جدول رقم (٩)**

**يوضح نتائج اختبار (t) بين متوسطات إجابات أفراد العينة حسب متغير ( الجنس)**

| | الجنس | العينة | المتوسط | الانحراف المعياري | t | الدلالة الاحصائية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| التوعية | ذكور | 192 | 2.0023 | .50161 | 4.835 | .004 |
| | اناث | 165 | 1.7594 | .43807 | | |
| الحرية | ذكور | 192 | 1.7675 | .57292 | 7.231 | .000 |
| | اناث | 165 | 1.4219 | .23784 | | |
| المساواة | ذكور | 192 | 1.9280 | .41898 | 6.317 | .023 |
| | اناث | 165 | 1.6767 | .31569 | | |
| اسلوب التعامل | ذكور | 192 | 2.0301 | .53389 | 5.384 | .038 |
| | اناث | 165 | 1.7339 | .49898 | | |

بينت نتائج اختبار (t) لعينتين مستقلتين وجود فروق ذات دلالة إحصائية على محور التوعية ولصالح الذكور، كما توجد فروق ذات دلالة إحصائية على محور الحرية ولصالح الذكور، ولا توجد فروق ذات دلاله إحصائية على محور المساواة، بينما توجد فروق ذات دلالة إحصائية على محور اسلوب التعامل ولصالح الذكور أيضًا. ويلاحظ أن مستوى دلالة الفروق عند (٠,٠٥) وبذلك ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لعامل الجنس.

يرجع الباحث ذلك إلى طبيعة التنشئة السائدة في المجتمع اليمني والمتأثرة إلى حد كبير بالتربية التقليدية القائمة على الذكورية الصرفة والتي يطغى فيها الرجل على المرأة في كل جوانب الحياة الأسرية، إذ ما يزال البعض ينظر إلى المرأة نظرة دونية قاصرة لا تستقيم ومكانة المرأة الحقيقية باعتبارها نصف المجتمع وهي شريكة الرجل في صنع واتخاذ القرارات العادية والمصيرية، أكد ذلك ما أشارت إليه النتائج من تمتع الذكور بالديمقراطية وأن كانت تلك النسبة بسيطة إلا انا نلمح فيها تمييز الذكور على الإناث، أي أن التفضيل على أساس الجنس لا يزال سائدًا في المجتمع اليمني تكرسه المفاهيم المغلوطة عن المرأة واعتبارها تابع للرجل في كل شيء وفي كل الأحوال، فهو مقدم عليها ولا يحق لها أن ترى إلا ما يراه الرجل، فلا راي ولا قرار ولا مشاركة للمرأة، فمهمته فقط خدمة الرجل وكافة أفراد الأسرة وحسب ما يلزمها به الرجل، فهو صاحب القرار الأول والراي الاوحد.

فسلب المرأة حقوقها وحرمانها من أبسط مقومات الشخصية الإنسانية والحياة الكريمة هو الشائع في أوساط الاسرة اليمنية عدا بعض الأسر التي تتمتع بوعي جيد. فإجمالًا تشير

النتائج إلى أن التنشئة الاجتماعية في المجتمع اليمني تكرس مفهوم الذكورية في كافة المجالات على حساب الإناث.

اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة شهاب في أهمية وأثر المتغيرات ومنها متغير الجنس على إجابات أفراد العينة ولصالح الذكور، بينما لم نجد لمتغير الجنس أهمية وأثر في دراسة نذر ولم تشر إليه بقية الدراسات.

**النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث:**

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات العينة تعزى لعامل (الإقامة)؟

**جدول رقم ( ١٠ )**

**نتائج اختبار (t) بين متوسطات إجابات أفراد العينة حسب متغير ( مكان الإقامة)**

| | الاقامة | العينة | المتوسط | الانحراف المعياري | t | الدلالة الاحصائية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| التوعية | مدينة | 201 | 2.0589 | .53271 | 8.061 | .000 |
| | ريف | 156 | 1.6725 | .31001 | | |
| الحرية | مدينة | 201 | 1.7488 | .56173 | 6.649 | .000 |
| | ريف | 156 | 1.4261 | .25802 | | |
| المساواة | مدينة | 201 | 1.9540 | .40597 | 8.451 | .006 |
| | ريف | 156 | 1.6287 | .29211 | | |
| أسلوب التعامل | مدينة | 201 | 2.1868 | .50311 | 14.898 | .000 |
| | ريف | 156 | 1.5149 | .28723 | | |

اثبتت نتائج اختبار (t) أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابة أفراد العينة من سكان الريف وسكان المدينة في مجال التوعية ولصالح من يسكنون المدينة وتوجد فروق أيضًا في مجال الحرية ولصالح من يسكنون المدينة، ولا توجد فروق ذات دلاله إحصائية في مجال المساواة، كما أن هناك فروق في مجال أسلوب التعامل ولصالح من يسكنون المدينة أيضًا، ومستوى دلالة الفروق عند (٠,٠٥) وبذلك ترفض الفرضية الصفرية وتقبل البديلة التي تنص على وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لعامل (الإقامة).

فالنتائج عموما تشير إلى تمتع أبناء المدينة بقسط بسيط من الحياة الديمقراطية، فيما لا زالت التربية لدى سكان الريف تقليدية يغلب عليها سيطرة القيم القبلية والمناطقية والحزبية.

ويعلل ذلك إلى وجود معطيات للحياة في الريف تختلف عن معطيات الحياة في المدينة فالتنشئة في المدينة تقترب إلى حد ما من المدنية التي تعتبر أحد وجوه التنشئة الديمقراطية وأهدافها، وذلك بفعل العوامل المؤثرة في ذلك من الرقي والمدنية والحراك الثقافي وطبيعة سير الحياة الأسرية في المدينة الذي يغلب عليه الطابع الوظيفي المحكوم بقواعد تنظم حياة

الفرد والمجتمع في العمل أو في الحياة العامة فينعكس ذلك كليا على حياة الأفراد وتربيتهم وتنشئتهم داخل أسرهم، في الوقت الذي لا يزال النمط التقليدي هو السائد في الريف اليمني لضعف أن لم نقل انعدام تلك المقومات للحياة الديمقراطية، فالأسرة في الريف تحكمها عادات وتقاليد اجتماعية معينة إلى جانب الاعتماد الكلي على أساليب العيش التقليدية كالزراعة وغيرها وكلها عوامل تجعل القواعد التي تسير حياة الأفراد داخل الأسرة أكثر صرامة وتسلطا مما يدفع القائمين على التنشئة الاجتماعية محاولة إكساب نمط محدد لا إبداع فيه ولا ابتكار من السلوك للأبناء حتى يستطيعوا ان يواجهوا به تكاليف وأعباء الحياة. وبتدقيق النظر في كافة المجالات نجد أنها دالة إحصائياً وفي نفس الاتجاه تشير إلى تمتع أبناء المدينة بقدر لا بأس به من التنشئة الديمقراطية في إطار الأسرة.

بالنظر إلى أثر وأهمية متغير الاقامة لدى أفراد العينة نجده في هذه الدراسة لصالح الذين يسكنون المدينة بينما لا نجد هذا العامل والمتغير في نتائج الدراسات الأخرى.

**النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع:**

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة تعزى لعامل (دخل الأسرة)؟

**جدول رقم ( ١١ )**

**نتائج اختبار (t) بين متوسطات إجابة أفراد العينة حسب متغير ( دخل الأسرة)**

| | الدخل | العينة | المتوسط | الانحراف المعياري | T | الدلالة الاحصائية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| التوعية | متوسط(أكثر من خمسين ألف ريال) | 224 | 1.9853 | .53984 | 4.942 | .000 |
| | منخفض(اقل من خمسين ألف ريال) | 133 | 1.7296 | .32940 | | |
| الحرية | متوسط(أكثر من خمسين ألف ريال) | 224 | 1.6817 | .52775 | 3.836 | .000 |
| | منخفض(اقل من خمسين ألف ريال) | 133 | 1.4832 | .36069 | | |
| المساواة | متوسط(أكثر من خمسين ألف ريال) | 224 | 1.8622 | .39315 | 3.166 | 004 |
| | منخفض(اقل من خمسين ألف ريال) | 133 | 1.7271 | .38424 | | |
| أسلوب التعامل | متوسط(أكثر من خمسين ألف ريال) | 224 | 1.9967 | .53928 | 4.867 | .001 |
| | منخفض(اقل من خمسين ألف ريال) | 133 | 1.7188 | .49049 | | |

تؤكد النتائج الواردة في الجدول السابق أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أبناء الأسر من ذوي الدخل المتوسط وبين أبناء الأسر من ذوي الدخل المنخفض في كافة المجالات الأربعة (التوعية، الحرية، المساواة، أسلوب التعامل) عند مستوى دلالة إحصائية (٠,٠٥) وبذلك ترفض الفرضية الصفرية وتقبل البديلة التي تنص على وجود تلك الفروق تبعا لعامل مستوى دخل الأسرة ولصالح الأسر الأكثر دخلا.

ويعزو الباحث ذلك الفرق إلى أثر العامل الاقتصادي في إثراء الحياة الأسرية بممارسة القيم الديمقراطية، فالمستوى المعيشى الكريم هو ما تهدف الديمقراطية عمومًا إلى تحقيقه لكافة المواطنين، فلا ديمقراطية من غير نمو اقتصادي ولا قيمة للديمقراطية في ظل وضع معيشي صعب لأن الفقر عدو الحرية والديمقراطية إجمالاً، ولذلك وجد أن أبناء الأسر من ذوي الدخل المتوسط تلمس بعض ملامح التربية الديمقراطية في جوها الأسري نتيجة للأوضاع الاقتصادية المقبولة أن لم نقل الجيدة والتي هيأت الأجواء أمام أفراد الأسرة لممارسة السلوك الديمقراطي في تعاملاتهم، فالأسرة التي تعاني من الفقر يؤثر ذلك سلبًا على نفسيات أفرادها فتجعلهم يميلون إلى الحدية في كل شيء والعدوانية أيضًا في التعامل مع الآخر.

وتتفق الدراسة الحالية مع دراسة شهاب في وجود أهمية وأثر لعامل دخل الأسرة ولصالح الأسر اصحاب الدخل المتوسط. بينما لم يرد هذا المتغير في دراسة أبو دلبوح والاهدل ونذر.

**النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس:**

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة تعزى لعامل ( تعليم الوالدين)؟

**جدول رقم ( ١٢)**

**نتائج اختبار (t) بين متوسطات اجابات أفراد العينة حسب متغير ( تعليم الوالدين)**

| | التعليم | العينة | المتوسط | الانحراف المعياري | t | الدلالة الاحصائية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| التوعية | متعلم والديه | 133 | 1.8726 | .47982 | -.519 | .038 |
| | احد والديه أمي | 224 | 1.9004 | .49351 | | |
| الحرية | متعلم والديه | 133 | 1.6707 | .52195 | 1.909 | .006 |
| | احد والديه أمي | 224 | 1.5704 | .45304 | | |
| المساواة | متعلم والديه | 133 | 1.8535 | .28841 | 1.540 | .000 |
| | احد والديه أمي | 224 | 1.7871 | .44486 | | |
| أسلوب التعامل | متعلم والديه | 133 | 2.0234 | .47960 | 3.581 | .052 |
| | احد والديه أمي | 224 | 1.8159 | .55666 | | |

تشير النتائج في الجدول السابق إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة حسب مستوى تعليم الوالدين على محور التوعية، وتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بينهما في محور الحرية والمساواة وأسلوب التعامل وكلها لصالح من كان ابواه متعلمين، ومستوى دلالة تلك الفروق إحصائيًا عند (٠,٠٥) لذلك ترفض الفرضية الصفرية وتقبل البديلة التي تنص على وجود فروق ذات دلالة إحصائية تُعزى لعامل المستوى التعليمي للوالدين إذ لوحظ توفر قسط لا باس به من التربية الديمقراطية لدى الأسر الأكثر تعليمًا.

ويعزي الباحث ذلك إلى اثر التعليم على الوعي بالمفاهيم والقيم الديمقراطية التي ترتكز عليها النظريات التربوية الحديثة، فالديمقراطية إجمالاً تقوم على العلم ونشر المعرفة ولولا العلم والتفكير العلمي لاما تميزت الديمقراطية عن غيرها ولما كان لها هذا القبول لدى الأفراد، فممارسة السلوك الديمقراطي في الأسرة المتعلمة أصبح من المسلمات، فالعلم يجعل العقل أكثر نضجًا وانفتاحًا على الحياة ومقوماتها تأثيرًا وتأثرًا، مما يسهل التخلي عن السلوكيات المتخلفة مقابل التحلي بالقيم والسلوكيات الحضارية الواعية، فلا تجد أي شعب متحضر ينعم بالديمقراطية إلا وتجد العامل الرئيس هو العمل.

اختلفت الدراسة الحالية في عدم وجود أهمية وأثر لعامل مستوى تعليم الوالدين على التنشئة الديمقراطية، عن دراسة شهاب الذي وجد في نتائجها أثر وأهمية لمتغير المستوى التعليمي، بينما لم يرد هذا العامل والمتغير في نتائج بقية الدراسات.

## التوصيات:

اتضح من خلال النتائج إلى أن الاتجاه الديمقراطي في التنشئة الاجتماعية للأسرة اليمنية يسير ببطء شديد، تلعب الموروثات الثقافية في التنشئة التقليدية أسباب جوهرية في ذلك إلى جانب ضعف التوعية العامة بالثقافة الديمقراطية والتي يفترض أن تقوم بها المؤسسات الرسمية والشعبية عبر المنابر المتاحة. لذا فالباحث يوصي بالتالي:

١- قيام المدارس بفعاليات توعوية لما ينبغي أن تكون عليه العلاقات داخل الأسرة وفق النهج الديمقراطي.

٢- تفعيل دور مجلس الآباء في المدارس للمشاركة والاسهام في تنظيم دورات ونشرات تثقيفيه بالاتجاه الديمقراطي في إطار الأسرة.

٣- استغلال المناسبات الوطنية والمنابر الإعلامية داخل المدرسة في توعية الأبناء بقيم وأخلاقيات الديمقراطية.

٤- التأهيل الديمقراطي المستمر للقائمين على المدارس إداريًا وتعليميًا.

## المقترحات:

يقترح الباحث القيام بالعديد من الدراسات في هذا الجانب:

- عمل دراسات حول أساليب إكساب أفراد الأسرة النمط الديمقراطي.
- القيام بدراسة شاملة للعوامل المؤثرة على التنشئة الديمقراطية.
- إعادة تطبيق الدراسة على محافظات أخرى غير مجتمع الدراسة الحالية وعمل مقارنة بين الدراستين.

## المراجع:


- إبراهيم، عبد الرزاق(٢٠٠١). **الديمقراطية والتربية في الوطن العربي**. مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت: لبنان.
- ابن خلدون، عبد الرحمن (٢٠٠١). **مقدمة ابن خلدون**. دار الأرقم، اعتناء ودراسة أحمد الزغبي، بيروت: لبنان.
- الجيار، إبراهيم( بدون). **التربية ومشكلات المجتمع**. مجموعة دراسات، دار غريب، القاهرة: مصر.
- الخوالدة، محمد(٢٠٠٣). **مقارنة بين ديمقراطية التعليم وتعليم الديمقراطية في مقدمة في التربية**. دار المسيرة، عمان: الأردن.
- الرشدان، عبد الله (١٩٩٤). **المدخل إلى التربية والتعليم**. ط١، دار الشروق: عمان الأردن.
- الرشدان، عبد الله(٢٠٠٣). **دراسة تحليلية للمبادئ والقيم الديمقراطية في فلسفة. التربية والتعليم في الاردن** رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية عمان الأردن.
- العريقي، آمال (٢٠٠٦). **درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس بجامعة تعز لقيم ومبادئ الديمقراطية**. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.
- العقون، كمال الدين(٢٠٠٦). **مفهوم الحرية التربوية عند جون ديوي**. في مجلة دراسات نفسية وتربوية، تصدر عن كلية الآداب جامعة سعد دحلب، الجزائر.
- الكواكبي، عبدالرحمن( ١٩٩٣). **طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد**. ط٢، دار النفائس للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
- حمادة سليمان( ١٩٨٧ ). **الوعي التربوي للمعلم والعوامل المؤثرة فيه**. رسالة الخليج العربي، الرياض، مكتب التربية العربي لدول الخليج، السنة ٧، ع ٢٢

- حمداوي جميل( ٢٠٠٨). **من مستجدات التربية الحديثة والمعاصرة**. ط١، منشورات الزمن، الدار البيضاء.
- ديوي، جون (١٩٨٧). **الديمقراطية والتربية**. ترجمة نظمي لوقا مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.
- ربول أوليفيه (١٩٨٦). **فلسفة التربية**. ترجمة جهاد نعمان/منشورات عويدات، بيروت، لبنان.
- سرحان، منير (١٩٨٩). **في اجتماعيات التربية**. دار النهضة، بيروت، لبنان.
- شحاته حسن وأبو عميره محبات (١٩٩٤). **المعلمون والمتعلمون**. مكتبة الدار العربية، القاهرة، مصر.
- شهلا جورج، وآخرون (١٩٧٨). **الوعي التربوي ومستقبل البلاد العربية**. دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.
- عبود، عبد الغني والنوري عبد الغني (١٩٧٩). **نحو فلسفة عربية للتربية**. ط٢، درا الفكر العربي، القاهرة، مصر.
- على، سعيدل (١٩٧٤). **ديمقراطية التربية الإسلامية**. دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة.
- عمار، حامد (١٩٩٢). **من همومنا التربوية والثقافية**. مكتبة الدار العربي للكتاب، القاهرة، مصر.
- قحطان، طارش (٢٠٠٦). **الحقوق والحريات في اليمن**. ط١، دار الروافد للطباعة والنشر، صنعاء اليمن.
- كيلاني، شادية(٢٠٠٣). **تعليم حقوق الإنسان في كليات التربية**. في مجلة مستقبل التربية العربية، تصدر عن المركز العربي للتعليم والتنمية، ٩(٣١).
- مصطفى، رمزي(٢٠٠٨). **الدور التربوي لمؤسسات المجتمع المدني**. دار الوفاء للنشر، الاسكندرية، مصر.
- مصلح، بشار وابو دلبوح موسى (٢٠٠٥). **واقع التنشئة الديمقراطية في الأسرة الأردنية، في مجلة العلوم التربوية، تصدر عن كلية التربية جامعة قطر، العدد(٧)**.
- نذر فاطمة(٢٠٠١). **التنشئة الديمقراطية كما يدركها الوالدان والذكور في الأسرة الكويتية**. ط١، الديمقراطية والتربية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان.

- هايدون جراهام (٢٠٠١). **التدريس والقيم**. ترجمة عبد الودود مكروم، في **مجلة التربية تصدر عن اللجنة الوطنية القطرية للتربية**، ٤(٥)، عدد خاص.
- هندي صالح (١٩٩٥). **أسس التربية**. ط٢، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن.
- وطفة على (٢٠٠١). **الفعاليات الديمقراطية ومظاهرها في جامعة الكويت. الديمقراطية والتربية في الوطن العربي**. ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان.
- وطفة علي(١٩٩٩). **بنية السلطة وإشكالية التسلط التربوي في الوطن العربي**. ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان.
- الاهدل، طاهر (١٩٩٩). **دور المدرسة في التنشئة السياس**ية. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة صنعاء، اليمن.